



وثيقة أخلاقيات البحث العلمي في جامعة البلقاء التطبيقية

صادرة بموجب قرار مجلس عمداء (2025/2024/1083) تاريخ 2025/6/3
بناء على قرار مجلس البحث العلمي رقم (2025/2024/67) واستنادا الى المادة
(35) من تعليمات البحث العلمي المعمول بها في جامعة البلقاء التطبيقية.

عمادة البحث العلمي والابتكار
2025

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
3	المقدمة
3	أهداف الوثيقة
4	دور جامعة البلقاء التطبيقية في تحقيق أخلاقيات البحث العلمي
5	أهمية لجنة أخلاقيات البحث العلمي ولجنة المراجعة المؤسسية
5	القيم والمبادئ التي تركز عليها وثيقة أخلاقيات البحث العلمي
6	واجبات ومسؤوليات الباحث في الجامعة
7	إدارة البيانات البحثية والمواد الأولية في الجامعة
7	المحافظة على مصالح الجامعة وممتلكاتها
8	أخلاقيات النشر العلمي
9	أخلاقيات البحث العلمي على الإنسان
9	أخلاقيات البحث العلمي على الحيوان
10	تضارب المصالح
10	سوء السلوك البحثي
11	البحوث المعفاة من عرضها على لجنة المراجعة المؤسسية (IRB)
12	البحوث التي تحول إلى لجان مراجعات مؤسسية زميلة
13	البحوث التي يجب أن تخضع إلى لجنة المراجعة المؤسسية في جامعة البلقاء التطبيقية

المقدمة

إنَّ أحد أهم أولويات جامعة البلقاء التطبيقية هو البحث العلمي والتي تسعى جاهدة لتحقيقه ضمن أعلى المعايير والتفوق في مجالات المعرفة المختلفة مع الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي. إن وثيقة أخلاقيات البحث العلمي تهدف إلى ترسيخ أسس ومبادئ العمل البحثي وإرساء معايير الأخلاقية وتعزيز الالتزام بها من خلال التوعية والتوجيه نحو الأخلاقيات السليمة وأطر الانضباط الذاتي التي تحكم البحث العلمي لتقديم بحث علمي ذو مصداقية وموثوقية عالية. وتعمل الجامعة متمثلة بعمادة البحث العلمي والابتكار على متابعة باحثيها عند إجراء البحث العلمي وتعزيز التوعية بالمبادئ وقواعد وقيم السلوك الأخلاقي ذات العلاقة بممارسة البحث العلمي ومتابعة تقيد الباحثين العاملين في الجامعة بالمبادئ والقواعد والقيم المتضمنة في الوثيقة والإجراءات المنبثقة عنها والبروتوكولات الدولية التي تتعلق بالبحث العلمي. كما تحافظ على رعاية القيم الأخلاقية الإنسانية، واحترام الكرامة الإنسانية. ويكون ذلك عن طريق توظيف مبادئ احترام الاستقلالية الشخصية، وتحقيق المنفعة، والالتزام بالعدالة تجاه الأشخاص المشاركين في البحث.

أهداف الوثيقة

تهدف وثيقة أخلاقيات البحث العلمي إلى ترسيخ الأسس والمبادئ التي تحكم العمل البحثي، وإرساء معايير الأخلاقية، وتعزيز الالتزام بها من خلال التوعية والتوجيه نحو الممارسات السليمة وأطر الانضباط الذاتي، بما يضمن تقديم أبحاث علمية تتمتع بمصداقية وموثوقية عالية.

تلتزم جامعة البلقاء التطبيقية، ممثلة بجميع باحثيها، بأخلاقيات البحث العلمي المتعارف عليها عالمياً، سواء في مختلف التخصصات أو عند إجراء أبحاث يشارك فيها أفراد. وتستند الجامعة في هذا الالتزام إلى المعايير الدولية، بما في ذلك إعلان هلسنكي الصادر عن الرابطة الطبية العالمية (Declaration of Helsinki)، وتقرير بيلمونت (Belmont Report).

كما تسترشد الجامعة في وثيقتها بالمبادئ المتفق عليها في المؤتمر الدولي للمواءمة (International Conference on Harmonization - ICH)، إضافة إلى المبادئ

التوجيهية للتطبيقات العلاجية السليمة (Good Clinical Practice - GCP) ، كذلك تلتزم الجامعة بقوانين المؤسسة العامة للغذاء والدواء الخاصة بالدراسات الدوائية، مما يستوجب الحصول على موافقة لجنة المراجعة المؤسسية (Institutional Review Board - IRB) قبل تنفيذ أي بحث علمي يتطلب ذلك.

دور جامعة البلقاء التطبيقية في تحقيق أخلاقيات البحث العلمي

تم إصدار هذه الوثيقة "وثيقة أخلاقيات البحث العلمي في جامعة البلقاء التطبيقية" بناء على تنسيب مجلس عمادة البحث العلمي والابتكار واستنادا الى المادة 35 من من تعليمات البحث العلمي المعمول بها في الجامعة. كما تقوم الجامعة من خلال مجلس العمداء وبشكل دوري بتشكيل كل من:

- **لجنة أخلاقيات البحث العلمي**، استنادا الى المادة 36 من الفقرة (ج) من تعليمات البحث العلمي المعمول بها في جامعة البلقاء التطبيقية، تتناط بهذه اللجنة مهام النظر في القضايا المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمي المحالة إليها من مجلس البحث العلمي، بما يحقق حماية لحقوق النشر وأصول البحث العلمي، وبما يراعي قوانين حماية الملكية الفكرية، ونوعية المجالات العلمية وأصالتها، وكل ما تحويه وثيقة "أخلاقيات البحث العلمي".

● **لجنة المراجعة المؤسسية (IRB)**

وفقاً للمادة (21) من تعليمات البحث العلمي، يتم تشكيل لجنة المراجعة المؤسسية (IRB) من ذوي الخبرة والمعرفة، بهدف تقييم الجوانب الأخلاقية للأبحاث العلمية، وتنقيح خطط البحث عند الحاجة لضمان حماية المشاركين وفقاً للمعايير الأخلاقية المعتمدة. وتتولى اللجنة مهامها وفقاً للمادة (22) من تعليمات البحث العلمي المعمول بها في جامعة البلقاء التطبيقية، حيث تختص بدراسة الطلبات المقدمة من الباحثين في جميع الكليات عبر عمادة البحث العلمي والابتكار، لا سيما الأبحاث التي تشمل التجارب على البشر أو الحيوانات، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

كما تعمل اللجنة على إجراء مراجعة مستقلة وغير متحيزة للأبحاث، لضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية، ومنع تعريض الأفراد لأي مخاطر غير ضرورية إلا بموافقتهم، ومع توفير وسائل الحماية المناسبة. إضافةً إلى ذلك، تلتزم اللجنة بضمان سرية المداولات الخاصة بها، واتخاذ القرارات بشأن البحوث والقضايا المستجدة في إطار دورها الإشرافي والأخلاقي.

أهمية لجنة أخلاقيات البحث العلمي ولجنة المراجعة المؤسسية

- تبرز أهمية تلك اللجنتين في الجامعة من خلال:
- ضمان الامتثال للقيم الأخلاقية للبحث العلمي.
 - ضمان اتخاذ الخطوات المناسبة لحماية حقوق ومصالح البشر المشاركين كمواضيع في دراسة بحثية.
 - حماية الأشخاص من الضرر البدني أو النفسي.
 - حماية حقوق الأشخاص الذين يشاركون في البحوث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس والموظفون وطلبة الجامعة
 - تقييم مخاطر وفوائد البحوث المقترحة وضمان الحفاظ على الحد الأدنى للمخاطر التي يتعرض لها الأشخاص وتبريرها بالفوائد المحتملة للبحوث.
 - ضمان سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها من أشخاص البحث وفقاً لقوانين الخصوصية الوطنية.
 - الترويج للبحث العلمي عالي الجودة في الجامعة والأردن.

القيم والمبادئ التي تركز عليها وثيقة أخلاقيات البحث العلمي

- الانتماء المؤسسي: الالتزام برسالة الجامعة وأهدافها، والعمل على تحقيقها بجدية ومسؤولية.
- الالتزام بالأنظمة والتعليمات: التقيد بجميع اللوائح والقوانين المعمول بها داخل الجامعة.
- الأمانة العلمية: مراعاة الدقة والنزاهة في جميع مراحل البحث، والالتزام بالمعايير الأخلاقية في النقل والاستشهاد.

- النزاهة والمصداقية والشفافية: تبني أعلى درجات الصدق والوضوح في إعداد الأبحاث ونشر نتائجها.
- الانفتاح والتعاون العلمي: تعزيز مشاركة البيانات والنتائج والأفكار والأدوات والموارد البحثية، بما يسهم في تطور المعرفة.
- الموضوعية والحياد: الابتعاد عن التحيز وضمان الاستقلالية في تصميم الأبحاث وتحليل نتائجها.

واجبات ومسؤوليات الباحث في الجامعة

- الامتثال للتشريعات والأنظمة الجامعية النازمة لعمل الهيئة التدريسية، بما في ذلك مدونة قواعد السلوك الخاصة بأعضاء الهيئة التدريسية.
- التحلي بالدقة والمصداقية في تقديم المعلومات والبيانات خلال جميع مراحل البحث.
- الالتزام بالأمانة العلمية في النقل والاستشهاد بجميع المصادر عند إجراء أو نشر البحث.
- الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة قبل تنفيذ البحث أو نشر نتائجه.
- اتباع منهجية علمية سليمة وغير منحازة في جميع الأبحاث التي يجريها الباحث.
- مشاركة منهجية البحث والبيانات والنتائج بدقة ومسؤولية.
- الإفصاح عن أي تضارب في المصالح عند وجوده.
- التعامل بصدق واحترام مع الفريق البحثي، مع مراعاة الخصوصية والعدالة عند توزيع الأدوار والمخصصات والعوائد البحثية.
- ضمان توافق الأبحاث مع المعايير الدولية لحماية الإنسان والحيوان والنظم البيئية، وفقاً لإعلانات هلسنكي الخاصة بالبحوث الطبية وكافة المواثيق ذات الصلة.
- الالتزام بالأنظمة الصحية والبيئية وإجراءات السلامة العامة المتبعة في الجامعة.
- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان السلامة في الأبحاث التي تشمل الفيروسات أو الكائنات الحية الدقيقة، لضمان بيئة بحثية آمنة ومسؤولة.

إدارة البيانات البحثية والمواد الأولية في الجامعة

تشمل المواد الأولية في البحث العلمي جميع الخامات والبيانات المستخدمة، مثل الاستبانات، والتسجيلات الصوتية، ونتائج التحليل، ودفاتر الملاحظات المخبرية والميدانية، وغيرها من الأدوات البحثية.

- يحتفظ الباحث بسجلات واضحة ودقيقة لكافة البيانات والمواد الأولية في مكان آمن لضمان موثوقية البحث.
- يتيح الباحث الوصول إلى البيانات والمواد الأولية للباحثين الآخرين، ما لم تكن هناك قيود أخلاقية أو متعلقة بالخصوصية والسرية.
- يتم الاحتفاظ بالبيانات البحثية والمواد الأولية لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وفي حالة التجارب السريرية لمدة لا تقل عن خمسة عشر سنة من تاريخ نشر البحث أو انتهائه.
- تعود ملكية البيانات البحثية والمواد الأولية للجامعة، مع مراعاة سياسات الملكية الفكرية الخاصة بالمؤسسات الممولة أو الشريكة في البحث.

المحافظة على مصالح الجامعة وممتلكاتها

- يلتزم الباحث بحماية مصالح الجامعة وممتلكاتها، وعدم التفريط بأي من حقوقها، مع ضرورة الإبلاغ عن أي تجاوز على المال العام أو أي تصرف يضر بمصلحة الجامعة.
- يحرص الباحث على الإشارة بشكل واضح وصريح إلى اسم الجامعة في أي إنتاج علمي.
- يلتزم الباحث بالإفصاح عن جميع مصادر الدعم الخارجي للبحث، مع الالتزام بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بعوائد الجامعة من المشاريع المدعومة خارجياً.

أخلاقيات النشر العلمي

- يلتزم الفريق البحثي بنشر جميع نتائج البحث وتحمل المسؤولية الكاملة عنها، مع مراعاة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والبيانات الحساسة.
- يتعاون الفريق البحثي مع عمادة البحث العلمي والابتكار في تعميم نتائج البحث على المهتمين في المجتمع بطرق مناسبة لتعظيم الفائدة.
- يتم مناقشة قضايا التأليف بصراحة وفي وقت مبكر من مسار البحث، ويتم ترتيب أسماء المؤلفين بقرار مشترك، بحيث يتحمل جميع المؤلفين المسؤولية والمساءلة عن النتائج المنشورة.
- يُفضل ترتيب المؤلفين وفقاً لمساهماتهم البحثية، بحيث يكون الباحث الأكثر مساهمة أولاً ويعتبر الباحث الرئيس، في حين يمكن وضع المساهم الأكثر خبرة في النهاية.
- يلتزم الباحث الرئيس بالمصادقية في حقوق التأليف، بحيث يضمن في قائمة المؤلفين كل من له مساهمة فكرية أو علمية ذات قيمة في إجراء البحث ومخرجاته.
- تشمل قائمة المؤلفين جميع من ساهموا فكرياً أو علمياً في تصميم المشروع البحثي، أو جمع البيانات، أو تحليلها وتفسيرها.
- تُدرج في قائمة المؤلفين الأفراد الذين ساهموا في صياغة أجزاء رئيسية من الورقة العلمية المعدة للنشر أو مراجعتها بشكل نقدي.
- في حالة مشاركة باحث متوفى في البحث، يجب إدراجه ضمن قائمة المؤلفين مع الإشارة إلى تاريخ الوفاة.
- يمكن لأي مؤلف التنازل عن حقه في التأليف شريطة تقديم تنازل مكتوب للباحث الرئيس.
- يحرص الباحث على الإشارة الدقيقة إلى أعمال الآخرين، ويضمن الاستشهاد المناسب والاقتباس الدقيق، مع الحصول على إذن لاستخدام أي عمل غير منشور.
- يُمنع استغلال نتائج البحث في الترويج لأي انتماءات سياسية أو عرقية أو دينية أو غيرها.
- يلتزم الباحث بأخلاقيات التعامل مع الذكاء الاصطناعي، وفقاً للمبادئ الواردة في "الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي" الصادر عن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، والمعتمد بناءً على المادة (21) من السياسة الأردنية للذكاء الاصطناعي 2020.

أخلاقيات البحث العلمي على الإنسان

- يلتزم الباحث بالحصول على موافقة لجنة المراجعة المؤسسية (IRB) قبل إجراء أي بحث يتضمن مشاركين من البشر.
- يتعامل الباحث مع المشاركين في البحث بعناية واحترام، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر عرضة للاستغلال، مثل الأطفال، والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة، واللاجئين، والمحتجزين.
- يضمن الباحث حماية المشاركين من أي ضرر جسدي، أو نفسي، أو اجتماعي، أو اقتصادي قد ينجم عن الدراسة.
- يلتزم الباحث بالحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين باستخدام النماذج الرسمية والمعتمدة.
- يحافظ الباحث على خصوصية المشاركين وسرية بياناتهم الشخصية، ويضمن عدم استخدامها أو مشاركتها إلا وفقاً للمعايير الأخلاقية والقوانين المعمول بها.

أخلاقيات البحث العلمي على الحيوان

- يلتزم الباحث بالحصول على موافقة لجنة المراجعة المؤسسية (IRB) قبل إجراء أي بحث يتضمن استخدام الحيوانات.
- يحرص الباحث على إشراك أشخاص مدربين تدريباً جيداً على التعامل مع الحيوانات وفقاً لأفضل الممارسات العلمية والأخلاقية.
- يلتزم الباحث بتوفير بيئة مناسبة للحيوانات تشمل أماكن ملائمة، ومياه نظيفة، وغذاء متوازن، ومستوى عالٍ من النظافة، وإمكانية الحصول على الراحة، والتخلص السليم من الفضلات، إضافة إلى توفير الرعاية الصحية اللازمة دون إلحاق ضرر بالإنسان أو البيئة.
- في الحالات التي تستدعي إنهاء معاناة الحيوان، يجب أن يتم ذلك بطريقة رحيمة باستخدام التخدير الكامل لضمان عدم تعرضه للألم أو المعاناة.

تضارب المصالح

يُعرَّف تضارب المصالح بأنه تعارض بين المصلحة الشخصية أو المالية أو الاجتماعية للباحث وبين التزاماته المهنية والعلمية، مما قد يؤثر على نتائج البحث أو نزاهته.

- يلتزم الباحث بتجنب أي نشاط قد يؤدي إلى تضارب حقيقي أو محتمل بين مصالحه الشخصية ومسؤولياته الأكاديمية أو البحثية.
- في حال عدم القدرة على تحديد وجود تضارب مصالح محتمل، ينبغي على الباحث طلب المشورة من الجهات المختصة والإفصاح الكامل عن أي مصالح ذات صلة.
- عند تقديم إفصاح عن تضارب المصالح، يجب أن يتضمن جميع التفاصيل اللازمة لتمكين الجامعة من تقييم النزاع وإدارته بشكل صحيح، وتشمل هذه التفاصيل:
 - طبيعة المصلحة الشخصية التي قد تؤدي إلى تضارب المصالح، مثل العلاقات الشخصية أو العائلية أو المهنية أو المالية.
 - أي تفاصيل تتعلق بملكية أو سيطرة أي جهة خارجية على نتائج البحث.
 - التأثيرات المحتملة على أي شخص، بما في ذلك الباحث نفسه أو أي فرد من عائلته أو شريك تجاري أو صديق مقرب.

سوء السلوك البحثي

سوء السلوك البحثي هو أي تصرفات أو ممارسات تتعارض مع معايير أخلاقيات البحث العلمي ونزاهته، مما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالإنسان أو الحيوان أو البيئة، أو إلى هدر الموارد، وتقويض مصداقية البحث العلمي.

تشمل الممارسات التي تُعد سوء سلوك بحثي ما يلي:

- الانتحال العلمي.
- الاحتيال أو تلفيق أو تزوير البيانات.
- تقديم البحث للنشر في أكثر من مجلة علمية بشكل متزامن.
- النشر المكرر دون مبرر علمي.

- ترجمة الأبحاث ونشرها بلغات مختلفة دون الإشارة إلى المصدر الأصلي.
- عدم الإفصاح عن تضارب المصالح.
- عدم الحصول على الموافقات والترخيص المطلوبة.
- تقديم معلومات مضللة خلال عملية مراجعة الأقران.
- الإخلال بحقوق التأليف وعدم منح الائتمان المناسب للمساهمين في البحث.
- الإخفاق في اتباع الإجراءات اللازمة لحماية المشاركين في البحث، أو الحيوانات المستخدمة، أو البيئة من أي مخاطر أو أضرار محتملة.

البحوث المعفاة من عرضها على لجنة المراجعة المؤسسية (IRB)

تُعفى بعض البحوث من المراجعة الكاملة من قبل لجنة المراجعة المؤسسية (IRB) إذا كانت لا تنطوي على مخاطر مباشرة على المشاركين ولا تتطلب جمع بيانات تعريفية عن الأفراد.

تشمل هذه البحوث:

- البحوث التي تقدم خدمات إدارية أو أكاديمية أو صحية أو مؤسسية، بشرط ألا تتضمن بيانات تعريفية للأفراد أو أي صلة بكاننات حية.
- البحوث التي تُجرى في بيئات تعليمية داخل مؤسسات التعليم العالي (الجامعات أو الكليات المتوسطة) والتي تتعلق بأنشطة تعليمية عادية، مثل:
 - البحث في الاستراتيجيات التعليمية أو التعليم الخاص.
 - دراسة فعالية أساليب التدريس.
 - مقارنة المناهج أو أساليب إدارة الصف.
- البحوث التي تعتمد على بيانات أو مستندات أو سجلات متاحة للجمهور، شريطة ألا تحتوي على بيانات تعريفية بالأفراد.

إجراءات الموافقة العاجلة:

يتم التعامل مع جميع البحوث المذكورة أعلاه ضمن إجراءات المراجعة العاجلة، حيث يقوم المقرر بمراجعة البحث بالتنسيق مع أحد أعضاء اللجنة، ويمكن إصدار قرار الموافقة العاجل باسم اللجنة.

البحوث التي تحول إلى لجان مراجعات مؤسسية زميلة

مكن تحويل بعض البحوث مباشرة إلى لجان مراجعة مؤسسية أخرى إذا انطبقت عليها الشروط التالية:

• البحوث التي تُجرى داخل المستشفيات:

- تشمل البحوث التي تُجرى بمشاركة المرضى النزلاء أو المراجعين أو العيادات التابعة للمستشفى، سواء كان الباحث من داخل الجامعة أو خارجها.
- يمكن تقديم هذه البحوث مباشرة إلى اللجنة المؤسسية للدراسات الدوائية في المستشفى.

• البحوث الدوائية أو السريرية:

- تشمل البحوث التي تتضمن دراسة دوائية، أو تجارب سريرية، أو أي إجراءات علاجية على المرضى.
- يجب عرض هذه البحوث على المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية، بالإضافة إلى اللجان المؤسسية في المؤسسات الصحية التي سيجري فيها البحث.

• البحوث التي تُجرى خارج الحرم الجامعي بالكامل:

- في حال كان البحث سيُجرى بالكامل في هيئة أو مؤسسة لديها لجنة مؤسسية مراجعة الأبحاث، يمكن تحويله مباشرة إلى تلك اللجنة.

البحوث التي يجب أن تخضع الى لجنة المراجعة المؤسسية في جامعة البلقاء التطبيقية

تتطلب البحوث التي تنطبق عليها الشروط الآتية موافقة لجنة المراجعة المؤسسية في الجامعة. ويجب تجديد الموافقة سنوياً للبحوث التي تستمر لأكثر من سنة.

أولاً: البحوث التي تجري على الإنسان

يجب على الباحث التقدم من خلال عمادة البحث العلمي والابتكار للحصول على موافقة لجنة المراجعة المؤسسية في الجامعة في الحالات التالية:

1. البحوث التي تُجرى داخل حرم الجامعة:

- تتضمن جمع بيانات أو عينات من متطوعين من طلبة أو موظفي الجامعة، سواء كان الباحث من داخل أو خارج الجامعة.

2. البحوث التي يقوم بها الباحثون من الجامعة في المجتمع المحلي:

- ولا يتوفر هيئة معينة لمراجعتها أخلاقياً في مكان إجراء البحث. تشمل هذه البحوث جمع بيانات مثل المقابلات أو توزيع الاستبيانات فقط، أو إجراء سحب عينات بشرية.

3. البحث الذي يتضمن توزيع استبيان فقط:

- في حالة توزيع الاستبيان ورقياً، تعتبر الموافقة المستنيرة خطياً كافية لأن المشاركة الفعلية عن طريق ملء الاستبيان يمكن اعتبارها موافقة في حد ذاتها. أما إذا كان الاستبيان إلكترونياً، فيجب تقديم المعلومات المطلوبة قبل بدء الاستبيان.

4. البحث على مشاركين من طلبة أو موظفي الجامعة:

- يتضمن جمع بيانات أو إجراءات أو تداخلات من أي نوع أو إجراء مقابلات تتضمن تسجيل صوتي أو تصوير مرئي-صوتي مع مراعاة المتطلبات الأخلاقية للبحث وضمن السرية.

5. جمع عينات من سوائل أو أنسجة بشرية من متطوعين:

- مثل عينات الدم، الأنسجة، اللعاب، وغيرها.

6. البحث على مشاركين من إحدى فئات المجتمع غير الحصينة:

مراعاة ما ورد في مقدمة الوثيقة اعلان هلنسكي وتقرير بلموند، والتي تشمل أي من التالي:

- أطفال ويافعين تحت سن 18
- ذوي احتياجات خاصة أو الأشخاص الذين يعانون من صعوبات عقلية، تعلم، أو تواصل
- المرأة الحامل
- فاقد الأهلية القانونية بسبب المرض النفسي
- كبار سن في دور المسنين
- أشخاص تحت الحجز القضائي أو الأمني
- أشخاص متورطين في أعمال غير قانونية (مثل مدمني المخدرات)
- اللاجئين

ثانيًا: البحوث التي تجري على الحيوان

- يتقدم الباحث من خلال عمادة البحث العلمي والابتكار للحصول على موافقة لجنة المراجعة المؤسسية في الجامعة.